Cryptocurrency Trading and its Risk to National Security in the Light of Saudi Regulations

1- Dr. Fahd bin Abdul Rahman Al-Muthaib Al-Shammari
2- Dr. Khaled Mohammad Hamdi Sumaida Muhammad
3- Dr. Ahmed Saad Ali Al-Barai
Hail University - Kingdom of Saudi Arabia

https://doi.org/10.47798/awuj.2023.i66.02

Received: 10-02-2021

Accepted: 27-04-2021

Published: 01-06-2023

Corresponding Author:

khalidsemeda@yahoo.com

Abstract

This study relates to an issue threatening national security, and examines one of the technologies that are a quick way to facilitate the practice of criminal activities, which are cryptocurrencies. The study aims to identify these currencies, the most important criminal activities practiced by extremist groups through these currencies, and the role of Saudi laws in combating these crimes.

The descriptive/analytical approach has been adopted in the study. The following conclusions have been reached: It is not possible to determine the number of cryptocurrencies because there is no law controlling their issuance, and that the circulation of cryptocurrencies carries serious risks for national security. The study, thus, recommended the necessity of establishing national security both by individuals and state authorities when it comes to dealing with cryptocurrencies.

Keywords: cryptocurrencies - national security - money laundering - criminal activities - terrorist financing.

تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن الوطني
دراسة في ضوء الأنظمة السعودية

١ – د. فهد بن عبد الرحمن المثيب الشمري
٢ – د. خالــد محمد حمـدي صميدة محمـد
٣ – د. أحمد سعد علي البرعي
جامعة حائل – المملكة العربية السعودية

ملخص

تتناول الدراسة موضوعًا يتعلق بالجرائم التي تهدد الأمن الوطني، ويرتبط بتقنية حديثة تُعدُّ من الوسائل السريعة لتسهيل ممارسة الأنشطة الإجرامية، وهي العملات المشفرة، وتهدف الدراسة إلى بيان حقيقتها وخصائصها، وأهم الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجماعات المتطرفة من خلالها، ودور الأنظمة السعودية في التصدي لهذه الأنشطة.

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي الاستنباطي، وكان من نتائج الدراسة: أنه لا يمكن حصر عدد العملات المشفرة لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، وأن تداول العملات الافتراضية المشفرة يحتوي على مخاطر بالغة على الأمن الوطني، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة تحقيق الأمن الوطني من أفراد المجتمع وجهات الدولة المسؤولة فيما يخص تداول هذه العملات.

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة – الأمن الوطني – غسيل الأموال – الأنشطة الإجرامية – تمويل الإرهاب.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يو م الدين، أما بعد:

فإنه مع تطور وسائل التقنية الحديثة في الوقت الحاضر ظهرت أدوات وبرامج على شبكة الإنترنت يستخدمها البعض في زعزعة الأمن الوطني وتهديده.

وقد ظهرت في السنوات القليلة الماضية مجموعةٌ من العملات المشفرة الافتراضية التي أنتجها الناس بأنفسهم، وشاع تداولها بينهم في صورةِ بياناتٍ إلكترونيةٍ مشفرةٍ تُنتج وتُدار عبر أجهزة الحواسيب الإلكترونية، والهواتفً الذكية، من خلال الاتصال بشبكة الإنترنت عن طريق برامج إلكترونية معينة، وقد ارتضى البعض من الناس حول العالم هذه العملات وسيطًا للتبادل بينهم، وجعلوها أثمانًا باعوا بها واشتروا كما يتبايعون بالنقود ويشترون، وصمَّموا لها العديد من البرامج والتطبيقات والمواقع الإلكترونية المبثوثة على شبكة الإنترنت، وهرع إلى تداولها والتعامل بها كثيرٌ من الأفراد داخل في بلاد العالم، وقامت التنظيمات الإجرامية، والجماعات الإرهابية باستعمال هذه العملات فيما يهدد الأمن الوطني للدول، ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع الذي جاء بعنوان: (تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن الوطني، دراسة في ضوء الأنظمة السعودية)، وأردنا من خلال هذا البحث التعرف على هذه العملات وطرق تداولها وإدارتها، والتركيز على مدى خطورتها على أمن المجتمع واستقراره، بعيدًا عن المسائل الفقهية المتعلقة بحكم تداولها والتعامل بها، وحكم تعدينها والتنقيب عنها في العالم الافتراضي- عالم الإنترنت-، وركزنا على التعريف بها، وتداولها في الأنشطة التي تهدد الأمن الوطني، لا سيما وأن الجرائم التي تهدد الأمن الوطني ارتبطت في الوقت الحاضر بالمستجدات والتطورات الحديثة التي

تتخذ التقنيات العالية والتكنولوجيا وسيلة سريعة تسهل ممارسة الأنشطة الإجرامية التي تهدد الأمن الوطني، وأتبعنا ذلك نصوصا ومواد من الأنظمة السعودية، التي تتصدى لكل ما يهدد الأمن الوطني.

ويجيب البحث عن التساؤلات التالية:

- ما مفهوم العملات المشفرة، وما الفرق بينها وبين العملات التقليدية.
- ما كيفية الحصول على هذه العملات المشفرة وخصائصها، ومخاطرها.
- ما أهم الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجماعات المتطرفة من خلال هذه العملات المشفرة.
- ما دور الأنظمة السعودية في مواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المنهج المتبع في البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي: (الذي يهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة، بجمع الحقائق والمعلومات عنها، ثم وصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع)[1].

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الاستنباطي: (الذي يقوم بتحليل المحتوى والتوصل من خلاله إلى النتائج المتصلة بموضوع البحث من قريب أو بعيد)[2].

الدراسات السابقة:

بعد البحث عن دراسات سابقة لموضوع: (تداول العملات المشفرة وخطره

١- منهجية البحث في العلوم الإنسانية والتطبيقية، د/ عبود عبد الله العسكري، ص ١٤، ط دمشق: دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع.

٢- البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، د/ ذوقان عبيدات وآخرون، ص٦، ط عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

على الأمن الوطني، دراسة في ضوء الأنظمة السعودية) لم نقف على دراسة بهذا العنوان، لكن وقفنا على بعض الدراسات الفقهية التي تتعلق بحكم تداول هذه العملات، وفي حدود علم الباحثين أن هذا الموضوع لم يسبق أن تناوله الباحثون بالشكل الذي جاء به في هذا البحث.

مخطط البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وخطة البحث.

التمهيد: التعريف بأهم مصطلحات البحث، وفيه النقاط التالية:

أولًا: تعريف (التَّدَاوُل).

ثانيًا: تعريف العُملات (النقود).

ثالثًا: مفهوم العملات المشفرة.

رابعًا: مفهوم الأمن الوطني.

خامسًا: مفهوم الانترنت المظلم.

سادسًا: مفهوم تمويل الإرهاب.

المبحث الأول: نشأة العملات المشفرة وأنواعها وخصائصها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة العملات المشفرة.

المطلب الثاني: أنواع العملات المشفرة.

المطلب الثالث: خصائص العملات المشفرة.

المبحث الثاني: تداول العملات المشفرة على صفحات الإنترنت المظلم. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهم الحقائق الخاصة بالإنترنت المظلم.

المطلب الثاني: أسواق التعامل بالعملات المشفرة على الإنترنت المظلم.

المبحث الثالث: استعمال العملات المشفرة في جر يمة غسيل الأموال، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عوامل جذب استعمال العملات المشفرة في الأنشطة الإجرامية.

المطلب الثاني: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال.

المطلب الثالث: إحصائيات حول غسيل الأموال بالعملات المشفرة.

المبحث الرابع: استعمال العملات المشفرة في تمويل الإرهاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادر تمويل الإرهاب.

المطلب الثاني: توظيف الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة.

المطلب الثالث: تنظيم داعش وتداول العملات المشفرة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

تمهيد

(التعريف بأهم مصطلحات البحث)

أولًا: تعريف (التَّدَاوُل).

جاء في معجم مقاييس اللغة: (دول) الدال والواو واللام يدلُّ على تحوُّل شيءٍ من مكان إلى مكان).[1]

وفي المعجم الوسيط: (دَال) الدَّهْر دولا ودولة انْتقل من حَال إِلَى حَال... (أدال) الشَّيْء جعله متداولا، وتداولوا الشَّيءَ: تبادلوه، أخذه هؤلاء مرّة وأولئك مرّة، وَيُقَال داول الله الْأَيَّام بَين النَّاس أدارها وصرفها، (اندال) الْقَوْم تحولوا من مَكَان إِلَى مَكَان... وتداول النَّقد: انتقاله من يد إلى يد في البيع والشِّراء).[2]

ثانيًا: تعريف العُملات (النقود).

العُمْلة في اللغة: جمعها عُمُلات وعُمْلات وهي نقد يتعامل به الناس، والعُمْلَةُ: النقد، والعملة أجرة العمل، ويقال: هما وجهان لعملة واحدة: متلازمان يكمل أحدهما الآخر.[3]

وفي الاصطلاح: العملة هي وحدة التبادل التجاري، وهي تختلف وتتنوع من دولة إلى أخرى، وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بالأسلوب التبادلي القديم القائم على تبادل السلع مباشرة، ويأتي معنى كلمة العملة من كلمة التعامل، ويقصد بها شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به).[4]

١- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ٢: ٢٥٨، دمشق، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٢- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ١: ٣٠٤، تحقيق مجمع اللغة العربية، ط دار الدعوة، و"معجم اللغة العربية المعاصرة"، أحمد مختار عبد الحميد، ١: ٧٨٧، ط ١، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ.

٣- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد، ٢:١٥٥.

٤- العملات الافتراضية: حقيقتها وأحكامها الفقهية، ياسر بن عبد الرحمن آل عبد السلام، ص ٣١، ط الرياض: دار الميمان، ١٤٣٩هـ٢٠١٨م.

والعملة عند علماء الاقتصاد المعاصرين: (أيُ شيءٍ يكون مقبولا قبولًا عامًا كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة).[١]

والنقود جمع نقد وتطلق على عدة معانٍ منها:

خلاف النسيئة: فنقده الثمن إعطاؤه نقدًا معجلًا.[٢]

والنقد والتناقد: هو تمييز الدراهم، وإخراج الزائف والرديء منها.[٣]

وتأتي بمعنى العملة من الذهب والفضة وغيرهما مما يُتعامل به.[٤]

وقد حدَّد النظام السعودي الأموال بأنها: (الأصول أو الموارد الاقتصادية أو الممتلكات أيًّا كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها -سواء أكانت مادية أم غير مادية منقولة أم غير منقولة ملموسة أم غير ملموسة- والوثائق والصكوك والمستندات والحوالات وخطابات الاعتماد أيًّا كان شكلها؛ سواء أكانت داخل المملكة أم خارجها، ويشمل ذلك النظم الإلكترونية أو الرقمية، والائتمانات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها، وكذلك جميع أنواع الأوراق التجارية والمالية، أو أية فوائد أو أرباح أو مداخيل أخرى تنتج من هذه الأموال)[٥].

يُفْهَم من هذا أن العملة تعني النقد وبالعكس، والعملات والنقود أمر اصطلاحي عرفي، أيا كانت مادتها أو طبيعتها، ولا تراد لذاتها بل لوظائفها، وهي أن تكون معيارًا للقيمة، ووسيلة للتبادل، ووسيلة للمدفوعات، وتلقى قبولا عامًا بين الناس.

١- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شبير، ص ١٧٤، ط ٤، الأردن: دار النفائس، ٢٠٠١م.
٢- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، ٣: ٤٧٥، ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.
٣- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ٥: ٤٦٧.
٤- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، ٢: ٢٩٧، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
٥- نظام مكافحة غسل الأموال، الفصل الأول، المادة الأولى، صادر بتاريخ ٥ / ٢ / ١٤٣٩هـ.

ثالثًا: مفهوم العملات المشفرة.

تُعرَّف العملات المشفرة بأنها: (وحدات افتراضية تشفيرية لا مركزية مُنتَجَة بواسطة برامج على الإنترنت، يتم تداولها بين أعضاء مجتمع افتراضي باعتبارها عملة، ولا تملك كل صفات العملة الحقيقية).[1]

وتُعرَّف أيضا بأنها: نقود افتراضية بحتة، ليس لها وجود فيزيائيٌّ محسوسٌ في العالم الخارجي، بل هي مجردُ سلسلةٍ من الأرقام والبيانات المشفرة التي تعبِّر عن قيم نقدية معيَّنة، تصدرها البنوك والمؤسسات المالية لعملائها في صورة نبضات كهرومغناطيسية تُخزَّن إلكترونيا على بطاقة ذكية، أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للعميل، في مكان يسمى (المحفظة الإلكترونية)؛ ليستخدمها العملاءُ في تسوية معاملاتهم في التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، أو في الدفع في المتاجر التقليدية بواسطة وحدات نقاط البيع المخصصة لذلك في المتاجر التي تتعامل بمثل هذا النوع من النقود.[2]

وعلى هذا فالعملة المشفرة تمثل قيمة نقدية رقمية مشفرة غير محسوسة، وليس لها وجود مادي، وليست صادرة عن بنك مركزي ولا عن سلطة عامة، فلا تخضع لسلطة حكومية، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة للتبادل لدى بعض الأشخاص، ويتم تداولها وتخزينها إلكترونيا من خلال أجهزة كمبيوتر عملاقة، ويتم من خلال هذه الأجهزة إنتاج هذه العملات بواسطة مسائل رياضية معقدة؛ لذا يصعب الرقابة عليها، كما أنها مجهولة المنشأ ولا تمتلك رقما متسلسلًا، ولا أي وسيلة أخرى تتيح تتبعها.

١- النقد الافتراضي، إبراهيم بن أحمد محمد، ص٣، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢- العُملات الافْتِرَاضِيَّة المُشَفَّــرة: ماهيتُها- خصائصُها- تكييفاتُها الفقهية، د. أحمد سعد علي البرعي، ص ٢٤، مجلة دار الإفتاء المصرية، ٣٩، (٢٠١٩م)، والآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، محمد إبراهيم الشافعي، ٤٧: ٢٨٦، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة ٢،(٢٠٠٥م).

رابعًا: مفهوم الأمن الوطني.

الأمن في اللغة: من أَمِن الرَّجلُ: اطمأنَّ ولم يخف، أَمِن البلدُ: اطمأنّ به أهلُه، أَمِن من الشَّرِّ: سَلِم، أَمِن فلانًا: وثق به، أَمِنه على ماله ونحوه: جعله أمينًا عليه، فالأمن ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، يقال آمنته، فهو ضد أخفته[١].

فالأمن ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي، والأمن هو الشعور بالطمأنينة والسلامة من الشرور والأذى.

ويُعَرَّف الأمن اصطلاحًا: بأنه الشعور بالطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان، فردًا أو جماعة، والشعور بالاستقرار والقدرة على تأمين وإشباع الحاجات الأساسية، أي أن يكون المجتمع المسلم، كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.[٢]

كما يعرف بأنه: مجموعة من الإجراءات التربوية، والوقائية، والعقابية التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخليا وخارجيا انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة.[٣]

أما مفهوم الأمن الوطني فهو: (مجموعة من الخطط والوسائل والاستعدادات والترتيبات التي تتخذها دولة ما للمحافظة على أول مطلب لوجودها... وهو الأمن بمعانيه الداخلية والخارجية، وانسجام مجتمعي داخلي، واقتصاد متوازن قادر على مواجهة الأزمات، ومجموعة سياسات وعلاقات إقليمية، وقوة عسكرية

١- لسان العرب، ابن منظور، ١: ١٦٤، و"معجم اللغة العربية المعاصرة"، أحمد مختار عبد الحميد، ١: ١٢٢.

٢- الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام، د / عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي، ١: ٦٢، ط السعودية: وزارة الأوقاف.

٣- المفهوم الأمني في الإسلام، علي بن فايز الجهني، ١٧٠٧، مجلة الأمن الرياض وزارة الداخلية ٢، (١٩٨٩م).

كافية للردع والدفاع والهجوم حسب متطلبات أو طموحات كل بلد)[١].

وعُرِّف بأنه: (تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع)[٢].

واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

خامسًا: مفهوم الإنترنت المظلم.

شبكات الإنترنت المظلم: هي شبكات مغلقة، تأسست بطريقة سرية بين أطراف موثوقة بين بعضها بعضا، وتستخدم لأغراض غير مقبولة اجتماعيًا، وغالبًا إرهابية، ولا توجد وصلات إنترنت تصل إلى محتويات تلك العناوين التي على الشبكة المظلمة.[٣]

والإنترنت المظلم هو جزء لا يتجزأ من شبكة الإنترنت، ولكنه موجود في الظلام، كل شيء هناك مُعمًّى ومشفر، والمواقع في الإنترنت المظلم مجهولة الهوية، والمستخدمين مجهولي الهوية، والمتصفح المستخدم في عالم الإنترنت المظلم مصمم خصيصًا بطريقة مشفرة لحجب هوية ومكان مستخدميه.

ولهذا السبب أصبحت الشبكة المظلمة جاذبة للمجرمين لممارسة أنشطتهم المشبوهة بعيدًا عن أعين الرقابة والسلطات، واستغلال هذه الشبكة المظلمة للقيام بأعمال غير مشروعة مثل: ترويج المخدرات، وبيع الأسلحة، والاتجار بالبشر،

١- الأمن القومي، د/ جمال محمد خليفة، ص١٦، ط ١، ٢٠٠٥م.
٢- الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، د/علي الدين هلال، ص٢١، مجلة شؤون عربية ٣٥،(١٩٨٤م).
٣- تحليل محتوى الشبكات المظلمة على الإنترنت، خولة متعب سليم، ص١٦، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٣م.

وغيرها من الأنشطة الإجرامية.

سادسًا: مفهوم تمويل الإرهاب.

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: (موَّلَ يموِّل، تمويلًا، فهو مُموِّل، والمفعول مُمَوَّل، موَّل المشروعَ: أمدّه بمال، قدّم له ما يحتاج إليه من مالٍ).[(١)]

وجاء تعريفٌ لتمويل الإرهاب في المادة الثانية الفقرة الأولى من الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب ونصها: يرتكب جريمة كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع، وبإرادته بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها وهو يعلم أنها ستستخدم كليا أو جزئيا للقيام:

بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق وبالتعريف المحدد في هذه المعاهدات.

بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح، عندما يكون غرض هذا العمل، بحكم طبيعته أو في سياقه، موجها لترويع السكان، أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به.[(٢)]

وقد عرَّف النظام السعودي جريمة تمويل الإرهاب بأنها: (توفير أموال لارتكاب جريمة إرهابية أو لمصلحة كيان إرهابي أو إرهابي بأي صورة من الصور الواردة في النظام، بما في ذلك تمويل سفر إرهابي وتدريبه)[(٣)].

١- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد، ٣: ٢١٣٩.

٢- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤ / ١٠٩، المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩م.

٣- نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٤٣٩هـ، المادة رقم٤.

المبحث الأول

نشأة العملات المشفرة وأنواعها وخصائصها

المطلب الأول: نشأة العملات المشفرة.

عندما نريد الحديث عن نشأة العملات المشفرة لابد أن نتحدث عن أول عملة تم اكتشافها، وهي عملة (البيتكوين) والتي تعتر هي أساس العملات الافتراضية المشفرة وأشهرها وأكثرها انتشارًا، وهي أولُ عملة افتراضية مشفَّرة جرى تداولها عبر شبكة الإنترنت، ثم تلاها هذا التزايد المتنامي في هذه العملات، ولعل ذلك هو السبب في اشتهار هذه العملة واتساع دائرة التعامل بها عن مثيلاتها من العملات المشفرة الافتراضية الأخرى.

ويرجع تاريخ ظهور العملات المشفرة إلى عام ٢٠٠٧م؛ حيث بدأ رجل مجهول مُبَرْمِج أطلق على نفسه (ساتوشي ناكاموتو)،- يقال إنه يعيش في اليابان- بعمل آلية العملة الرقمية المشفرة الأولى المسماة (البيتكوين)، ويقال إن الذي قام بعمل هذه العملة فريق عمل مكون من مجموعةُ أشخاص مجهولي الهوية - حيث لا يُعْرف من وراء إصدارها إلى الآن- وفي عام ٢٠٠٨م أطلقوا ورقةً بحثيةً عبر الإنترنت بعنوان:(البيتكوين: نظام عملة الندِّ للندِّ الكترونية).

وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين طرفين دون الاستعانة بطرف وسيط كالبنوك والمؤسسات المالية التي تتقاضى رسومًا على تحويل الأموال، مبتعدة في نفس الوقت عن مركزية البنوك الكبرى، فمعاملاتها مجهولة لا يمكن لأي جهة مراقبتها أو الاطلاع عليها(١).

١- النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، عبد الله بن سليمان الباحوث، ص ٢٢، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس بالقاهرة ١، (٢٠١٧م).

وهكذا أراد مصمِّمو هذه العملة أن تتم المعاملات المالية والنقدية مباشرةً بين الأشخاص دون تدخل طرفٍ ثالثٍ وسيطٍ في المعاملة، ودون تحكم سلطةٍ سياديةٍ أو جهةٍ رقابيةٍ أو بنك مركزي، ودون تتبُّعٍ حكوميٍّ؛ إذ تعتمد العملةُ بدلًا من ذلك كله على ملايين الأجهزة الحاسوبية حولَ العالم التي تُصْدِرُ العملة، وتَتَدَاولها، وتتأكد من صحة المعاملات بها، وتوثقها في النظام الخاص بهذه العملة، من خلال البرامج والتطبيقات المحملة على الحواسيب الشخصية والهواتف الذكية للأفراد، من دون تدخل جهات وسيطة[١].

وفي يناير من العام التالي – أي في عام ٢٠٠٩م – تم طرح البيتكوين للتداول على شبكة الإنترنت، وتمت أول عملية تحويل للبيتكوين عبر الإنترنت من ساتوشي ناكاموتو إلى شخص آخر يدعى (هال فيني).[٢]

وفي عام ٢٠١٠م تم إنشاء سوق إلكترونية لصرف عملة البيتكوين مقابل العملات العالمية، وتوالت التعاملات في نفس العام حتى وصلت قيمتها ما يعادل مليون دولار أمريكي، حتى وصلت ما يعادل مليار دولار في عام ٢٠١٣م.

وتعتمد فكرة العملات المشفرة على برنامج يتم تنصيبه في حاسوب المستخدمين، فالعملة إذن هي برنامج على الحاسب الآلي، وتنتقل العملة عبر هذا البرنامج من حاسوب إلى آخر بلا وسيط أو رسوم تحويل.[٣]

وإنتاج العملات المشفرة متاح لأي متصل بالإنترنت باستخدام مجاني متوفر لكل منصات التشغيل، وهو مفتوح بشكل كامل وقابل للتطوير لكل من يرغب، لكن هذا الأمر يحكمه خوارزميات رياضية معقدة لا يسمح بإنتاج أكثر من واحد

١- ورقة بحثية عن البيتكوين، ساتوشي ناكاموتو، الموقع الرسمي للبيتكوين على شبكة الإنترنت. استرجعت بتاريخ ١٢/ ٤/ ٢٠٢٠م، من موقع: https://www.bitcoin.com

٢- مقدمة للبيتكوين وتكنولوجيا البلوك تشين، شركة كاي سكولر للمحاماة والأعمال القضائية، ص ٤، (٢٠١٦م).

٣- النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، الباحوث، ٢٢.

وعشرين مليون وحده، وذلك إلى عام ٢١٤٠م، وبعدها تقسم كل وحدة إلى وحدات جزئية[١].

المطلب الثاني: أنواع العملات المشفرة.[٢]

لقد كثرت العملات المشفرة وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن[٣].

ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، ولهذا نجدها متفاوتة من حيث التعامل بها، ومن العملات المشفرة التي يمكن تحويلها إلى أموال نقدية عبر استخدام الأجهزة المخصصة لتحويل العملة الافتراضية المشفرة إلى نقد عملة البيتكوين: وهي أشهر العملات الرقمية المشفرة على الإطلاق وأهمها، بلا هي أكبر عملة رقمية مشفرة في العالم من حيث أحجام التداول بها والقيمة السوقية، وازدادت قيمتها مؤخرًا بأضعاف كبيرة، وتُعد أول عملة لا مركزية في العالم، وحظيت بدعم كبير من مواقع الإنترنت والمتاجر الإلكترونية، وتمتاز بسرعة انتشارها وسهولة تعدينها من خلال أجهزة الكمبيوتر، وسرعة التحويل وانخفاض الرسوم.

وعملة الإيثريوم: وهي عملة رقمية مشفرة لا مركزية تسمح بإنشاء العقود الذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية، ولكنها تتطلب شروطا ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة معينة تتحكم فيه عملياتها.

١- الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، أحمد معبوط، ص ٣٨٦، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، (٢٠١٩م).

٢- تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مجموعة من الباحثين التابعين لمؤسسة الأبحاث والتطوير (راند) جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، وآخرون، ص ١٦، ١٧، ط كاليفورنيا الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة RAND ٢٠١٥م.

٣- النقود الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، عبد الستار أبو غدة، ص ١٤، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، (٢٠١٩م).

وعملة نايم كوين: التي أطلقت في عام ٢٠١١م، وعملة ماستر كوين: التي أطلقت في عام ٢٠١٢م، وعملة ريبِل: أطلقت في عام ٢٠١٢م، واكتسبت شهرة واسعة في أوساط المتعاملين بالعملات الرقمية، وعملة نكست كوين: التي أطلقت في عام ٢٠١٣م، وعملة لايتكوين: وهي أسرع في التبادل من البيتكوين، وعملة دوغيكوين: التي تم إصدارها في ٨ ديسمبر ٢٠١٣م باعتبارها عملة ساخرة، ولكنها أصبحت اليوم واحدة من أكبر العملات الرقمية... الى غير ذلك من هذه العملات المتعددة.

المطلب الثالث: خصائص العملات المشفرة.

من خلال معرفة العملة المشفرة وتاريخ نشأتها تظهر عدة خصائص لهذه العملات المشفرة، ومنها ما يلي:

- عملة افتراضية خيالية، ليس لها وجود مادي ملموس وليس لها أية قيمة ذاتية.
- عملة لا مركزية، بمعنى أنها لا تخضع لجهة أو مؤسسة تنظمها وتشرف على تسييرها.
- عملة غير نظامية؛ أي غير مدعومة من أية مؤسسة أو جهة رسمية.
- يتم تداولها من خلال الإنترنت فقط.
- عملية التبادل فيها تكون بين طرفين، وهو المسمى بالند للند، دون حاجة لوسيط البنك بينهما.
- إمكانية تعدينها (إنتاجها) للمتعاملين بها بحسب إمكاناتهم الفنية ومعالجة جهاز الحاسب الآلي.

مميزات العملات المشفرة:[1]

- العالمية، فهي لا ترتبط بموقع معين لكي يتم إجراءات التعامل بها؛ إذ إنها لا تخضع لسلطة دولة أو بنك مركزي، لذا لا تستطيع أي دولة أن تحظر التعامل بها؛ لأنها لا تخضع لسلطتها أو سيطرتها.

- الخصوصية والسرية، تتمتع هذه العملة المشفرة بالخصوصية حيث لا يمكن لأي شخص أو جهة رقابية أو مؤسسة الاطلاع على المحافظ الإلكترونية، فكل عملية تحويل تتم بين شخصين تسجل في سجل عام يسمى (البلوكتشين) لا يحتاج هذا السجل إلى الاسم ولا الهوية ولا أي بيانات للشخص، وإنما كل المعلومات الشخصية عبارة عن أرقام ورموز لا يعرف اسم صاحبها ولا هويته.

- خلوها من الرسوم: فلا تخضع لرسوم التحويل، كما هو الحال في البنوك التي تفرض رسوما ومصاريف على عمليات التحويل، فالعملة المشفرة عندما يتم تحويلها إلى شخص، يتم نقل رمز العملة أو الكود الخاص بها فقط ينقل من محفظة المتعامل الأول إلى محفظة المتعامل الثاني.

- الأمان: فالتقنية المستخدمة للعملات المشفرة هي أكبر مشاريع الحوسبة المزودة بخدمات عالية، تتوفر فيها درجات الأمان ضد السرقة أو التزييف، فسجلاتها مشفرة بطريقة قوية لا تخترق.

- السرعة: حيث إن عملية التحويل لا تستغرق كثيرًا من الوقت، فما هي إلا دقائق وتتم العملية، بخلاف التحويلات البنكية التي قد تستغرق يوما أو أكثر.

١- النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، الباحوث، ٣٦.

- سرعة التوثيق: حيث إن التوثيق في هذا النوع من العملات والعمليات الإلكترونية لا يتجاوز العشر دقائق مهما بلغ حجمها.

عيوب العملات المشفرة:[١]

على الرغم من هذه المميزات السابقة إلا أن لهذه العملات مخاطر لا يستهان بها، وهي موضع دراستنا في هذا البحث ومنها إجمالا ما يلي:

- تمويل الأعمال غير المشروعة: حيث يمكن استخدامها في عمليات الاتجار أو غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، أو بيع الممنوعات، وذلك لعدم خضوعها لأي رقابة دولية أو محلية.
- التهرب الضريبي: لا تستطيع الجهات المختصة بالضرائب التابعة لكل دولة فرض أية ضريبة على المعاملات والصفقات التي تتم بواسطة العملات الرقمية المشفرة؛ لأنها تعاملات وصفقات خفية تتم من خلال شبكة الإنترنت، ولا تعرف عنها الجهات الرسمية أي شيء.
- المخاطر الفنية: فقد تتعثر التعاملات بها نظرًا لسوء أداء شبكات الاتصال وضعفها في بعض الأماكن والمناطق، أو ضعف أجهزة التشغيل.
- افتقاد الحماية القانونية: فالمتعاملين بها إذا حدثت لهم خسائر أو أي مشكلة لا يجدون حماية قانونية إذ التعامل بهذه العملات لا تخضع كما قلت لأي جهة أو مؤسسة رسمية، ولا تخضع للرقابة المالية.

١- المرجع السابق، ٣٧.

المبحث الثاني

تداول العملات المشفرة على صفحات الإنترنت المظلم

المطلب الأول: أهم الحقائق الخاصة بالإنترنت المظلم:

الدخول إلى شبكة الإنترنت المظلم يكون من خلال متصفح اسمه: (TOR) ويتمكن المستخدم من خلاله الوصول إلى محركات بحث متخصصة تساعد على التنقيب والبحث في الإنترنت العميق ليظهر الجزء الخفي فيها.[1]

فلا يمكن الوصول إليه من خلال محركات البحث التقليدية ولا من خلال المتصفحات العادية أيضًا، ولا يمكن تعقبه، ولكنه على أي حال متاح للجميع، ويحتوي الإنترنت المظلم على الكثير من المواقع الغير شرعية، ويحتوي على الكثير من المخترقين الذي يمكنهم اختراق الأجهزة الشخصية وإحداث مشاكل بها، أو سرقة بيانات عليها، وهناك الكثير من المواقع التي تقدم محتوى عنيف وغير أخلاقي وشاذ.[2]

و يمكن تلخيص أهم الحقائق الخاصة بالإنترنت المظلم فيما يلي:

١- أشهر متصفح للإنترنت المظلم هو: (TOR) ويعمل بطريقة التشفير عن طريق عمل طبقات من الإخفاء، بحيث يصعب جدًا الوصول لأي بيانات لمستخدميه.

٢- نظرًا لغياب الرقابة وإمكانية الرصد في عالم الإنترنت المظلم، فقد أصبح ملاذًا لكل من يريد خرق القانون، فهو يحتوي على أقبح وجه ممكن للشر، حيث

١- القبو الرقمي لأسواق الممنوعات والجريمة والإرهاب، خالد عباس، نشر في٨/ ٢/ ٢٠١٧م، استرجعت بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٢٠م، من موقع : https://www.okaz.com

٢- كل ما تريد معرفته عن الإنترنت المظلم، مجدي كميل، استرجعت بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠٢٠م، من موقع: https://www.alrabvon.com

مواقع متخصصة في تجارة السلاح والمخدرات والسرقة والنصب، ومواقع تحتوي على أفظع الشرور والرغبات الإنسانية الشاذة، كاغتصاب وتعذيب الأطفال، وتجارة لحوم البشر، والطقوس الشاذة لأغرب المعتقدات.

٣- الجرائم التي ترتكب من خلال الإنترنت المظلم هي نتيجة استغلال الأشرار لطبيعة هذا العالم. فلا يمنع هذا من وجود الكثير من المواقع الشرعية على الإنترنت المظلم.

٤- التعامل المالي في الإنترنت المظلم يكون من خلال العملات الرقمية المشفرة (موضوع البحث) ففي هذا العالم الخطير لا مجال لاستخدام بيانات الكروت الائتمانية أو البنوك، فلا يتم استخدام أي عملة من العملات المتعارف عليها بين البائعين أو المشترين في شبكة الإنترنت المظلم، ولكن يتم استخدام العملات المشفرة في جميع الصفقات.

المطلب الثاني: أسواق التعامل بالعملات المشفرة على الإنترنت المظلم.

يُعَد التعامل بالعملات المشفرة أساس للتعاملات على شبكة الإنترنت المظلم، وتسمح هذه الشبكة بالعديد من الممارسات غير القانونية وهو الهدف الرئيس لها؛ مما يجعلها مرتعًا لشتى أنواع الجرائم، وتجارة المخدرات، والمواقع القبيحة، ومن بينها المواقع التي تحتوي على المواد الإباحية البشعة والمقززة، ومواقع بيع الأعضاء البشرية، والقتلة المأجورين، وتحتوي أيضًا على مواقع لأصحاب النفسيات المريضة مثل أكلة لحوم البشر، وكل ما هو غير مشروع.

ويمكن من خلال الشبكة المظلمة شراء نقود مزورة، فهناك مواقع تقدم مثل هذه الخدمات، ومواقع متخصصة في مجال تزييف العملات النقدية.

وتحتوي مواقع الإنترنت المظلم أيضًا على متاجر إلكترونية لبيع الأسلحة

المختلفة، إضافة إلى بيع الذخيرة بأنواعها وأشكالها.

وفي هذه الزوايا المظلمة من شبكة الإنترنت يقوم موردو المواد المهربة من المخدرات وغيرها من المواد غير القانونية- بمزاولة أعمالهم، حتى أصبحت البيتكوين الشكل الأكثر شيوعا للدفع مقابل هذه المبيعات المشبوهة- وفقا لتقرير المخدِّرات العالمي لعام ٢٠١٧م الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة.[١]

وأسواق الإنترنت المظلم[٢] التي تتداول العملات المشفرة ما تزال تتوسّع في أعمالها، ومن هذه الأسواق ما يلي:

إمباير ماركت (Empire Market): تصل قائمة المخدرات وحدها للمتعاملين على هذا السوق بالعملات المشفرة إلى حوالي أربعين ألف نوع، ويتجمع البائعون والعملاء على منتديات الإنترنت المظلم، ويتخطى عددهم الثمانية آلاف مستخدم، وهذا يفوق عدد أعضاء صفحات أي سوق آخر على الإنترنت المظلم.

جراي ماركت: (Grey Market) هو من الأسواق الجديدة على الإنترنت المظلم، وظهر لأول مرة في منتصف عام ٢٠١٩م، وبالرغم من حداثته، إلّا أنّه يستضيف الآن أكثر من أربعمائة وخمسين بائعًا، ولديه ما يقرب من أربعة آلاف وسبعمائة منتج، ويقبل هذا السوق التعامل بالعملات المشفرة.

كانازون (Cannazon): ويقبل هذا السوق أيضا العملات المشفرة، وانطلق في منتصف عام ٢٠١٦، وهو وقتٌ طويل جدًا بشكل عملي بالنسبة

١- تقرير المخدِّرات العالمي لعام ٢٠١٧م، مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، ص٢٢، منشور في مايو ٢٠١٧م..

٢- أسواق على الإنترنت المظلم في عالم العملات المشفرة، استرجعت بتاريخ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٠م، من موقع: https://bit-chain.com

لأسواق الإنترنت المظلم. وهذا السوق يفرض قواعد قاسية على البائعين لضمان درجةٍ عالية من جودة المنتجات والخدمات.

كريبتونيا (Cryptonia):يهتم هذا السوق بالأمان أكثر من أيّ سوقٍ آخر، ويتعامل بالعملات المشفرة، وتعرض عليه المنتجات

توشكا (Tochka):وهذا السوق يبيع المخدرات أيا كان نوعها، إذ يعمل هذا السوق على الإنترنت المظلم منذ عام ٢٠١٤، ولديه نظام دخول معين لتحقيق الأمان للمتعاملين عليه، ويقبل السوق العملات المشفرة، ويُقدِّم الموقع خاصية اختيار مكان يتفق عليه العملاء مسبقًا لاستلام المنتجات.

أبولون: (Apollon) يقدم هذا السوق عشرة منتجات من المخدرات، وهو يقبل عددًا جيدًا من العملات المشفرة أيضًا، وقد ارتفعت أحجام معاملات العملة المشفرة (بيتكوين) على أسواق الويب المظلم خلال عام ٢٠١٨م إلى متوسط يبلغ مليوني دولار (٢ مليون دولار) يوميًا، الأمر الذي يدلّ على ازدياد الإقبال على هذه العملات في الدفع في العمليات المشبوهة.(١)

المبحث الثالث

استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال

المطلب الأول: عوامل جذب استعمال العملات المشفرة في الأنشطة الإجرامية.

تداول العملات المشفرة له خطره على الأمن الوطني، إذ إنه يدفع إلى ارتكاب الأنشطة الإجرامية ويشجع عليها، ومن عوامل جذب العملات المشفرة للأنشطة الإجرامية ما يلي:

١- تضاعف استخدام بيتكوين في تعاملات الويب المظلم، شبكة معلومات SyndiGate Media Inc – دبي- ٢١ يناير ٢٠١٩م، استرجعت بتاريخ ٥ /٨ / ٢٠٢٠م، من موقع https://alqabas.com

أولًا: سهولة الاستخدام:

فالتعامل بالعملات المشفرة من خلال البيع والشراء والتجارة يتطلب الإلمام بمسائل تقنية بسيطة، فبمجرد أن تتوافر لدى المستخدم القدرة على التعامل مع برنامج أو تطبيق العملة المشفرة فإنه باستطاعته إعداد وتنفيذ كل العمليات التي يتطلبها التعامل بها، ووقتها يكون من السهل استخدام هذه العملات في الأنشطة الإجرامية.[١]

ثانيًا: الاستقلال عن رقابة النظام المالي:

يسعى المجرمون إلى استخدام أساليب بديلة لنقل التمويل والتحويلات خارج المنظومة الشرعية المالية في الدول، وفي الوقت نفسه يحاولون الإبقاء على التعامل مع النظام المالي التقليدي المتمثل في المصارف والمؤسسات المالية، وذلك حتى يتمكن العملاء أو المجني عليهم من نقل أموالهم النقدية التقليدية إلى العملات المشفرة، ثم تحويلها لهؤلاء المجرمين.[٢]

ثالثًا: زيادة إخفاء الهوية:

وهذا أخطر ما في العملات المشفرة إذ استطاع واضعوا هذه العملات في تحقيق مسألة كتمان الهوية، وذلك باستخدام أسماء مستعارة، والإخفاء التام لهوية المتعامل بها، وهذا يعد دافعا للجناة، وقد استخدمت العملات المشفرة في دفع فدية، وذلك بقيام بعض المجرمين باستخدام فيروس ضار يؤدي إلى تعطيل أجهزة الكمبيوتر وأنظمة التشغيل، وهذا يحدث في أجهزة تشغيل الشركات

١- مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، د. أشرف توفيق شمس الدين، ص٦٧١، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان ٢٠١٩م.
٢- المرجع نفسه الصفحة ٦٧١.

والمؤسسات الكبرى، ودفع الفدية يكون عن طريق العملة المشفرة.[١]

رابعًا: سرعة إنجاز المعاملات:

تقدم العملات المشفرة إمكانية إنجاز المعاملات بأسرع ما يمكن، وتتيح تخطي الحدود بين الدول وبتكلفة قليلة عن غيرها من المعاملات التقليدية المماثلة، وبهذا تتيح العملات المشفرة فرصة سهلة للجماعات الإرهابية لتنفيذ أعمالهم الإرهابية التي تحتاج إلى معاملات مالية عابرة للحدود،[٢] فيجدون في هذه العملات بغيتهم.

المطلب الثاني: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال.

مفهوم غسيل الأموال:

معنى الغسل في معاجم اللغة: غسَل الشيء يغسِل غسلًا: أزال عنه الوسخ ونظفه بالماء، واغتسل بالماء: غسل بدنه، والغُسل: تمام غسل الجسد كله، والمُغْتَسَل: مكان الاغتسال والماء الذي يغتسل به).[٣]

والغُسل شرعًا: هو تعميم البدن بالماء أو: استعمال ماء طهور في جميع البدن، على صفة مخصوصة، على وجه التعبد لله سبحانه.[٤] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ (المائدة: ٦)

ومن هذا يُعلم أن الغسل هو التطهير وإزالة الخبث والنجس الحسيّ والمعنويّ بالماء أو بديله إذا تعذّر وهو التراب الطاهر، ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ

١- المرجع السابق الصفحة نفسها.

٢- المرجع السابق الصفحة نفسها.

٣- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ٢: ٦٥٢.

٤- الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، مجموعة من المؤلفين، ص٢٨، ط المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

وَأَيْدِيكُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ (النساء:٤٣).

(وعلى هذا يكون المعنى الشرعيّ لغسل الأموال هو تطهيرها من كل قذارة ونجاسة، وتلك هي الطهارة الحسية، وتكون بإزالة النجاسات كالروث والدم ونحوها من الممتلكات كالثياب والمكان، كما يتم تطهيرها حسيًّا باستبعاد ما هو محرم منها كالربا، والرشوة، والغصب، والسرقة ونحو ذلك من الميتة والخنزير، ويتم تطهيرها معنويًّا وحسيًّا بإخراج نصيب الفقراء منها بأداء الزكاة المفروضة وما سواها من حقوق؛ فذلك هو الغسل الشرعي للأموال).[١]

أما المعنى الاقتصادي لغسل الأموال فيعني تحويل الأموال القذرة من الكسب غير المشروع بأية وسيلة محرمة إلى أموال تبدو في ظاهرها مشروعةً كالمصانع والعقارات والأراضي الزراعية، وذلك لإيهام الناس والمسؤولين أنها من مصادر شرعية وكسب مشروع، وإخفاء حقيقتها القذرة ومصادرها الخبيثة.

الغسيل غير الشرعي للأموال:

وهو الذي يعتمد التضليل والتزييف والتزوير حيث تكون الأموال حرامًا ومصادرها محرمةً، وبعد تحصيلها يتخذ محصلها عدة إجراءات لإضفاء صفة الشرعية عليها، والحقيقة أنها غير شرعية، وهذا كما نرى ليس غسيلًا ولا تطهيرًا؛ بل جريمةً مركبةً من عدة جرائم قامت سائر الدول لمكافحتها ومحاولة القضاء عليها.

وعملية غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة، عادة ماتكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي، ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل نفس القوانين المناهضة، التي كانت تجرمها

١- غسيل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية منه، د. محمد نبيل غنايم، ص٥، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ٩، (١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م).

داخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين.[١]

وهو في حقيقة الأمر إخفاء مورد أو مصدر جلب المال، أو التمويه لمصدر المال.

وعلى ذلك فالأصح ألا تسمى هذه العملية بغسيل الأموال، بل التسمية الأمثل لها هي: تمويه مصدر الأموال.

ويمكن القول بأن غسيل الأموال هي عملية تدوير للأموال غير المشروعة وإخفاء وستر وتمويه المصدر الحقيقي غير المشروع لهذه الأموال.

كما تُعرَّف عملية غسيل الأموال بأنها: مجموعة العمليات المالية المتداخلة؛ لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال، وإظهارها في صورة متحصلة من مصدر مشروع.[٢]

وتعرف بأنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها إحدى المنظمات أو الأشخاص لإضفاء الشرعية على أموال ناتجة عن نشاط غير مشروع وإدخالها إلى الدورة الاقتصادية.[٣]

فبعد وضع المال في الدورة الاقتصادية ينتقل إلى مرحلة التجميع، فيقوم بخلق عدة صفقات مالية معقدة؛ تهدف إلى إخفاء معالم مصدر المال، وإبعاده قدر الإمكان عن إمكانية تتبع حركاته من أجل منع كشف منبعه غير المشروع.

١- غسيل الأموال، د. محمد عمر الحاجي، ص٨، ط دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.
٢- جريمة غسيل الأموال في إطار التعاون الدولي، هدى حامد قشقوش، ص٧، ط القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م.
٣- ظاهرة غسيل الأموال والتدخل التشريعي، د. أنور إسماعيل الهواري، ص١٣، مجلة الأمن والحياة جامعة نايف للعلوم الأمنية ٨٨، ٢٠١٤م.

صور غسيل الأموال: هناك صور كثيرة لعملية غسيل الأموال منها ما يأتي:

أولًا: تبديل كميات كبيرة من أوراق نقدية ذات فئات صغيرة بأوراق نقدية ذات فئات كبيرة.

ثانيا: تجزئة الإيداعات لتفادي ظهور المعاملة المالية في التقارير الدورية التي تقدمها البنوك إلى البنك المركزي.

ثالثًا: التحويل المتكرر لمبالغ نقدية من عملة إلى عملة أخرى من دون أن تكون طبيعة نشاط العميل تتطلب ذلك.

رابعًا: أن يقوم شخص بإيداع أموال مجهولة المصدر في رصيده دون أن يكون لها سبب واضح.

خامسًا: الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من النقود في خزائن حديدية في البنوك.

سادسًا: استخدام وسائل عديدة لتمويه التجارة بقصد تحريك الأموال بين دولة وأخرى.

سابعًا: قد يحصل غسيل الأموال من خلال تكرار سحب مبالغ كبيرة بواسطة بطاقات الائتمان رغم

ارتفاع عمولة السحب بها، وسداد الالتزامات القائمة على ذلك نقدًا، أو عبر الأجهزة الالكترونية.

وهناك صور أخرى متجددة ومعقدة لعملية غسيل الأموال لتضليل مصدر هذه الأموال.

مراحل غسيل الأموال من خلال العملات المشفرة.[١]

تداول العملات المشفرة تمثل عاملا رئيسا في تسهيل عملية غسيل الأموال، حيث تعتبر أحدث طريقة في تبيض الأموال المشبوهة خاصة وأنها أسهل استخداما وأيسر تعاملا من البنوك، حيث يقوم المتعامل بإدخال شفرة سرية في جهاز الكمبيوتر ويقوم بتحويل ما يرغب من أموال، هذه الوسيلة تسهل لغاسلي الأموال نقل وتحويل أموال ضخمة بسهولة وسرعة وأمان.

فمن خلال العملات المشفرة يتم توفير الأموال غير المشروعة التي تحتاج إلى الغسل، حيث تمكن المتعاملين بها من إتمام صفقاتهم من مكاتبهم أو منازلهم دون اللجوء إلى المصارف التقليدية، وتسهل من ارتكاب هذه الجريمة، وتقلل من الإجراءات المتبعة لمنعها.[٢]

فالأموال غير المشروعة تحول إلى عملات مشفرة ثم يعاد عرضها للبيع مقابل عملات نقدية تقليدية.

ويمكن إيجاز المراحل التي تمر بها عمليات غسيل الأموال في ثلاثة مراحل رئيسة كما يلي:

١- **الإيداع**: وهي المرحلة الأولى من مراحل غسيل الأموال، والذي يعتمد من خلالها مجرمو غسيل الأموال في التخلص من أموالهم عن طريق تحويلها لودائع مصرفية في البنوك والمؤسسات الاستثمارية، مما يساهم في استبدالها بأموال نظيفة.

١- غسيل الأموال، الحاجي، ص٨.

٢- دور النقود الإلكترونية في عمليات تبيض الأموال، بسام الزلمي، عبود السراج، ٢٦: ٥٥٦، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ١، ٢٠١٠م.

٢- **التجميع**: هو الأسلوب الذي يعتمد عليه مجرمو غسيل الأموال في جمعها ضمن مجموعة من المشروعات والاستثمارات المالية التي تضمن لهم تغطية كافة العمليات غير القانونية التي يقومون بها، إذ يساعد التجميع في توفير التمويه لعمليات غسيل الأموال.

٣- **الدمج**: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل غسيل الأموال، ومن خلالها يتم خلط الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير المشروعة مع الأموال التي تم الحصول عليها بطرق مشروعة، وهكذا تختلط الأموال معا، ويصعب التعرف عليها.(١)

وإذا كان تتبع عملية غسيل الأموال خلال الأموال التقليدية خارج نطاق دائرة البنوك والمصارف أمرًا صعبا، فتتبعها من خلال العملات المشفرة يكاد يكون أمرا شبه مستحيل، فالعملة المشفرة غير قابلة للتتبع ، فأي شخص يستطيع شراء هذه العملة، وتحويلها وإعادة بيعها بسهولة، وهذا يفتح باب لعمليات غسيل الأموال.

وأصبحت جريمة غسيل الأموال في الوقت الحاضر أكثر خطورة في ظل وجود منظف جديد إلا وهو العملات الافتراضية المشفرة، وذلك نظرًا لما توفره هذه العملات المشفرة من سرية التعامل والخصوصية والسرعة مقارنة بالنقود التقليدية.

وتتيح هذه الجريمة للمجرمين إمكانية التصرف بالأموال المغسولة وتوظيفها في مجموعة من النشاطات العامة عن طريق إخفاء مصادرها غير المشروعة، كما تساعدهم في التوسع في أعمالهم غير القانونية وكسب المزيد من الأموال.

١- العولمة واقتصاديات البنوك، عبد الحميد عبد المطلب، ص٢٣٢، ط الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥م.

تجريم غسل الأموال في الأنظمة السعودية:

نص النظام السعودي على تجريم غسل الأموال وحدد مرتكب هذه الجريمة، ففي المادة الثانية من نظام مكافحة غسل الأمول جاء ما نصه: (يعد مرتكبًا جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال الآتية:

١- تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصّلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصّلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.

٢- اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.

٣- إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة.

٤- الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (١) و(٢) و(٣) من هذه المادة، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر).[١]

المطلب الثالث: إحصائيات حول غسيل الأموال بالعملات المشفرة.

ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة -القسم المعني بالمخدرات والجريمة -أن ما بين ٨٠٠ بليون و٢ تريليون دولار أمريكي، أو ما تكوّن نسبته ٢ إلى ٥ بالمائة من

١- نظام مكافحة غسل الأموال، الفصل الأول، المادة الأولى، صادر بتاريخ ٥ / ٢ / ١٤٣٩هـ.

الناتج المحلي العالمي هي أموال تُبيَّض (تُغسَل) سنويًّا، وقد كان المجرمون سابقًا يتبادلون الأموال من أجل المعادن الثمينة، أو الفواتير المزورة، أو تبييض الأموال عن طريق ربطها بأجسادهم والطيران بها إلى بلدان تقلّ فيها الرقابة المالية، أما اليوم فأصبح لدى المجرمين منظّف جديد يسمى العملات المشفرة.

وتشير تقديرات مدير (وكالة الشرطة الأوروبية) إلى أن ما بين ٣ إلى ٤ بالمائة من عمليات الإجرام السنوية في القارة الأوروبية، أو ما يقدر بـ٤،٢ مليار إلى ٥،٦ مليار دولار تُحصَّل عن طريق غسيل الأموال باستخدام طرائق مشفرة، ويعتقدون أن المشكلة ستزداد سوءًا.[١]

وتشرح إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية كيفية استعمال العملات المشفرة في غسيل الأموال من قبل العصابات الدولية التي تستخدم العملات المشفرة، فإنه على سبيل المثال يمكن غسل الأموال غير الشرعية الناتجة عن تداول المخدرات بتحويل المبالغ الناتجة عنها إلى عملات مشفرة، ثم تقسيمها إلى كميات صغيرة، ومن ثم إدخالها إلى عالم العملات المشفرة، وربما عملات مشفرة مختلفة، كون الأموال المشفرة غير الشرعية -غالبًا- قابلة للاستبدال بسرعة عالية، وبكميات صغيرة، حتى تصبح نظيفة بما فيه الكفاية لتحويلها إلى أموال عادية.

وقد كشفت وكالة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) كيف استخدم زعماء الجريمة في أوروبا تقنية التشفير من أجل سداد المبالغ المطلوبة منهم لشراء الكوكايين من كولومبيا؛ إذ حوَّل أعوان المجرمين مبالغ مالية من اليورو إلى عملات مشفرة مجهولة المصدر، ثم أُرسلَت إلى مَحافظ مالية رقمية مسجلة في كولومبيا، واستُبدلَت عملة البيزو بهذه العملات المشفرة عن طريق الإنترنت، ثم سُحِب بعدها البيزو نقدًا على هيئة مبالغ صغيرة ووزِّعَت على عشرات الحسابات المصرفية

١- العملات المشفرة وغسل الأموال، استرجعت بتاريخ ٣٠/ ٣/ ٢٠٢٠م، من موقع:
https://www.syr-res.com

كي لا ينكشف أمرهم، وبحسب توقعات وكالة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) فإن نحو ١١٣ مليار يورو (١٤٦,٩ مليار دولار) من الأموال السوداء يتم تداولها في الأسواق الأوروبية سنويا، وإن ٣ إلى ٤ بالمائة من هذه الأموال يتم تبييضها (غسلها) عن طريق العملات الافتراضية.[١]

وقد وجد أصحاب الأنشطة الإجرامية من التجاهل الدولي تجاه هذه العملات فرصة ذهبية لتبييض أرصدتهم وغسلها من العملات المشفرة وتحويلها إلى أوراق نقدية تقليدية، بعد أن كانوا يواجهون إشكالية تحويلها لنقد أو الاستفادة منها فعليًا، وذلك عبر عدة طرق بالشراء المباشر للسلع عبر المتاجر الإلكترونية، أو المقايضة بعملات نقدية عالمية أشهرها الدولار الأمريكي.

وفي ظل تقليل البنوك المركزية والجهات الرقابية عالميًا من شأن وأهمية تلك العملات المشفرة، فإن عمليات غسيل الأموال بالعملات المشفرة في الوقت الحاضر تتوسع، وهذه فرصة ذهبية للقائمين على تلك الجرائم -منظمات كانت أو أفرادا- للاستفادة بأكبر قدر ممكن قبل انتباه المنظمات العالمية لتتبع مصدر تلك الأموال والحد من تأثيرها وخطورتها على الأمن الوطني.

المبحث الرابع

استعمال العملات المشفرة في تمويل الإرهاب

المطلب الأول: مصادر تمويل الإرهاب.

هناك أنواع يتبعها ممولو الإرهاب في إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال، من هذه الأنواع ما يلي:

١- مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة، تقرير المخدرات العالمي، ٢٨: ٣٠ بتصرف، ط الأمم المتحدة مايو ٢٠١٧م.

الأول: مصادر الدعم الذاتي.

وهي المصادر التي تقوم بجمع الدعم المالي والعيني للتنظيم الإرهابي من خلال أفراده أو ما يمتلك التنظيم من مشاريع أو مساهمات، وهناك العديد من مصادر الدعم الذاتي من أهمها:

- الاشتراكات النقدية التي يقدمها عضو التنظيم سواء شهريا أو سنويا.
- التبرعات النقدية والعينية التي يقدمها قياديو ومشرفو التنظيم وكافة الأفراد المنتمين للتنظيم.
- حصيلة العمليات الإرهابية الإجرامية التي يكون الهدف الرئيس منها جمع الأموال للتنظيم، مثل عمليات السلب والابتزاز التي تمارسها بعض التنظيمات، ويندرج تحت هذا الاتجار غير المشروع في المخدرات أو أي عمليات غير مشروعة، أو حتى المشروعات التي تعمل في المشاريع التجارية المشروعة.
- التمويل من السطو المسلح على خزائن الشركات الكبرى والبنوك التجارية، وهذا يعتبر أحد أنواع الأنشطة الإجرامية الحديثة التي تلجأ إليه المنظمات الإجرامية في الوقت الحاضر من أجل الحصول على الأموال الضخمة حتى تتمكن من تدريب أعضائها وتمويل أنشطتها الإجرامية).[1]

الثاني: مصادر الدعم الداخلي:

وهي أساليب جمع التبرعات للجمعيات الخيرية التي تقوم بأعمال إنسانية فعليًا للمحتاجين، سواء داخل الدولة أو خارجها، ولذا يقبل كافة أفراد المجتمع

١- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، محمد السيد عرفة، ص٨١، ط الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

نحو التبرع والدعم اعتقادًا منهم بأن تبرعاتهم ستصل للمحتاجين الحقيقيين، سيما أنه يوجد في المجتمع العديد من المحتاجين الذين قد لا يتمكن من الوصول إليهم، بيد أن التنظيمات المتطرفة والإرهابية تجد في ذلك مجالاً رحبًا للدخول واستخدام أموال المتبرعين في تنفيذ مخططاتهم، تاركين في الوقت ذاته المحتاجين دونما دعم مالي يذكر.[١]

وتقوم هذه المصادر بدعم التنظيم المتطرف من داخل المجتمع الذي يمارس في النشاط الإرهابي، ويستغل التنظيم الإرهابي تدين أفراد المجتمع، وحبهم للخير وإغاثة المنكوبين، ويتستر في شكل جمعيات خيرية، أو يخترق جمعيات خيرية معروفة ويجندهم لصالحه.

الثالث: مصادر الدعم الخارجي:

وهي المصادر التي تقوم بدعم التنظيم من خارج البيئة التي يمارس فيها نشاطه، ويظهر هذا الجانب من خلال المصادر التالية:

- التبرعات التي يجمعها قيادات التنظيم الموجودة خارج الدولة من المتعاطفين مباشرة مع التنظيم المتطرف أو الإرهابي.
- دعم أجهزة المخابرات التي تتلاقى مصالحها مع التنظيمات المتطرفة، ويتعدى الدعم الذي تقدمه أجهزة المخابرات مرحلة الدعم المادي والتمويل إلى مرحلة التدريب على تنفيذ المهام، وتأمين المواد اللازمة لتنفيذ العمليات الإرهابية، وهذا يؤكد وجود علاقة وثيقة بين التنظيمات المتطرفة والمخابرات الأجنبية التي تتفق معها في الأهداف.

١- الإرهاب كأحد أبرز الجرائم المعاصرة والمستجدة، محمد بن حميد الثقفي، ٢١: ٢٤ بتصرف، ندوة بعنوان الجريمة المعاصرة: الأبعاد الأمنية، كلية الملك فهد مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

ولا شك أن الجماعات الإرهابية تتلقى دعما ماليا من أجهزة وحكومات أجنبية، بحيث تتمكن بواسطة هذا الدعم من الاستمرار في نشاطها، والمحافظة على بقائها، والحصول على الأسلحة اللازمة للقيام بعملياتها، وتوفير التدريب الملائم والمستمر لأعضائها، وتجنيد بعض العناصر للاستعانة بهم في تنفيذ المشروع الإجرامي لها، وأدرك المجتمع الدولي أثر الإرهاب على العلاقات الدولية، فاعتبر سلوك الدولة المساندة للإرهاب جريمة دولية ضد السلم والأمن الدوليين.[١]

- دعم الدول والمنظمات التي تتبادل مصالح مع التنظيم الإرهابي، إما من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في الدول المستهدفة أو من أجل الترويج لأفكار تلك الدول أو المنظمات، وقد يكون ذلك من أجل تحيق مصالح مشتركة أو تبادل منافع بين التنظيم والدول والمنظمات الأخرى.

وهذا يستدعي يقظة من أجهزة الدولة في كافة المجالات لا سيما الأجهزة الأمنية؛ لمنع التنظيمات الإرهابية من التغلغل في المجتمع والاستفادة من أفراده في تمويل التنظيمات الإرهابية وتنفيذ عملياتها.

وفيما سبق من مصادر تمويل الإرهاب نص النظام السعودي على معاقبة كل من ساهم في التمويل بأي شكل من الأشكال التي حددها النظام، حيث جاء نص المادة السابعة والأربعون بما يلي: (يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس عشرة) سنة ولا تقل عن (خمس) سنوات، كل من قام بتقديم أموال أو جمعها أو تسلمها أو خصصها أو نقلها أو حولها أو حازها أو دعا إلى التبرع بها- بأي وسيلة كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مصدر مشروع أو غير مشروع - بغرض استخدامها كليًا أو جزئيًا لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو كان عالمًا بأنها سوف تستخدم كليًا أو جزئيًا في تمويل جريمة إرهابية داخل المملكة

١- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، محمد السيد عرفة، ص ٧٤.

أو خارجها أو كانت مرتبطة فيها أو أنها سوف تستخدم من قبل كيان إرهابي أو إرهابي لأي غرض كان، حتى وإن لم تقع الجريمة أو لم تستخدم أي من تلك الأموال، فإن كان الفاعل قد استغل لهذا الغرض التسهيلات التي تخولها له صفته الوظيفية أو نشاطه المهني أو الاجتماعي، فلا تقل العقوبة عن (عشر سنوات). [1]

المطلب الثاني: توظيف الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة.

تدرك الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تنتهج العنف، أنّ الحفاظ على قوتها وبقائها يتطلب توفير موارد مالية ثابتة فقاموا بما يلي:

- سرقة ونهب البنوك والممتلكات الخاصة.
- الاتجار في المواد المخدرة، وتأمين مسارات التهريب، وتعدّ عائدات الاتجار في المخدرات، من أهم مصادر تمويل أنشطة الجماعات الإرهابية.
- فرض الجزية والابتزاز المالي لغير المسلمين.
- الاتجار بالبشر، وقد انتشر هذا النمط في حالة التنظيمات الإرهابية في العراق، فالمتحدث باسم الهلال الأحمر العراقي صرح في (٨ أغسطس) من عام ٢٠١٤، بأنه قد قامت ميليشيات داعش بخطف النساء المسيحيات، وبيعهن في الأسواق بمدينة نينوى، باعتبارهنّ سبايا وجوار، مقابل مبالغ مالية وصلت إلى ١٥٠ دولارًا للمرأة الواحدة.
- التبرعات واستغلال منظمات العمل الأهلي.
- تزوير العملة والأوراق المالية، وتُستخدم هذه الوسيلة في تمويل الإرهاب، عندما يكون التمويل قادمًا من دولة راعية للإرهاب، وتستهدف، في الوقت

١- نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٤٣٩هـ.

نفسه، الإضرار باقتصاد الدولة؛ حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين زيادة نشاط الإرهابيين وانتشار العملة المزورة.

- فدية الاختطاف: وهي عمليات الخطف، بهدف الحصول على فدية مالية مقابل إطلاق سراح المختطفين.[١]

وقد أوضح مؤشر الفتوى العالمي التابع لدار الإفتاء المصرية أن فتاوى تنظيم (داعش) الإرهابي تجيز تمويل التنظيم بالعمليات المشبوهة من سرقة واحتيال وتجارة الأعضاء والرقيق وما شابه، على سبيل المثال فتوى (إجازة أخذ أعضاء مَن أُسر حيًّا لإنقاذ حياة مسلم، حتى وإن كان ذلك معناه موت الأسير).[٢]

هذا فضلًا عن مغالطته في استخدام لفظ) الغنائم) بإطلاقها على الأموال والمعدات التي يسرقها، فقد تمكن بسبب سرقاته للآثار وتجارته للسلاح والأعضاء من أن يصبح أغنى تنظيم إرهابي في العالم.

ولضمان مزيدٍ من الأموال والبحث عن مصادر جديدة للتمويل، ولأجل مزيد من المغالطاتٍ ودغدغة مشاعر مريديه نوَّع التنظيم في استخدام أحكامه الشرعية؛ فنجده يستخدم حكم (الجواز) في فتاويه بنسبة تتعدى الـ(٧٠٪) فيما يتعلق بالعملات الرقمية، والاستيلاء على الأموال، وتدمير المنشآت والمؤسسات تحت تبرير (الجهاد)، فيما يستخدم أحكام (الوجوب) و(الاستحباب) بنسبة (٨٥٪) عندما يوجه الخطاب لأتباعه بوجوب التضحية، واستحباب إنفاق الأموال لخدمة التنظيم).[٣]

١- دور عملة (البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية، حسن محمد مصطفى، ص٢، ط القاهرة: صحيفة حفريات مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٧م.

٢- دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م، المؤشر العالمي للفتوى، مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة.

٣- دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م، المؤشر العالمي للفتوى، مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة.

والجماعات والتنظيمات الإرهابية تدرك أنّ الحفاظ على قوتها وبقائها يتطلب توفير موارد مالية ثابتة، تصعب ملاحقتها ومصادرتها من قبل المصارف والبنوك، أو السلطات العامة في الدول والحكومات.

لذا؛ فقد اتجهت هذه التنظيمات الإرهابية إلى العملات المشفرة؛ لأنها تتميز بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم؛ حيث يسمح نظام التعامل عبر تلك العملة بتحويل الأموال من أي مكان، إلى أي مكان آخر، وبأيّة قيمة.

المطلب الثالث: تنظيم داعش[1] وتداول العملات المشفرة:

يُعد تنظيم (داعش) أحد أكثر التنظيمات الإرهابية توظيفًا للعملات الافتراضية المشفرة؛ وقد أفتى تنظيم (داعش) بجواز التعامل بالعملات الرقمية وأبرزها (البيتكوين) لتسيير عملياته الإرهابية؛ حيث أصدر أحد مؤيدي التنظيم وثيقة بعنوان: (بيتكوين وصدقة الجهاد) ليحدد فيها الأحكام الشرعية لاستعمال (البيتكوين)، مشددًا على ضرورة استعمالها لتمويل الأنشطة الجهادية، وجاء في الوثيقة أن البيتكوين تمثل حلًا عمليًا للتغلب على الأنظمة المالية للحكومات (الكافرة)، -على حسب زعمهم.

وشرحت الوثيقة كيفية استخدام العملات المشفرة، وكيفية إنشاء الحسابات المالية على الإنترنت، وكيفية نقل الأموال دون لفت الأنظار؛ حيث لا يمكن للمتبرع تحويل أموال لشخص مشتبه به أو على لائحة الإرهاب، لكنه يستطيع فعل ذلك باستخدام حسابٍ رقميٍ لا يعلم أحد من يملكه.

١- تنظيم مسلح إرهابي، يهدف أعضاؤه إلى إعادة (الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة) بمنظورهم، يمتد في العراق وسوريا، وكلمة داعش مختصر: الدولة الإسلامية في العراق والشام). داعش: ماهيته- نشأته-أهدافه، د/ مازن شندب، ص٢٢، ط الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ١٤٣٥هـ٢٠١٤م.

وبينت الوثيقة أنه لا يمكن للمرء إرسال حوالة مصرفية لمجاهد، أو من يشتبه في أنه مجاهد، دون أن تكون الحكومة الكافرة الحاكمة - على حد زعمهم- على علم بها، والحل المقترح لهذا هو ما يُعرف باسم (البيتكوين) لإعداد نظام للتبرع مجهول تمامًا، ويمكن من خلاله إرسال الملايين على الفور، وستصل مباشرة إلى جيوب المجاهدين.(١)

وفي يناير ٢٠١٥م، دعا (باسم أبو مصطفى) -أحد كبار حملة جمع التبرعات لداعش - إلى ضرورة استخدام الشبكة السوداء- الإنترنت المظلم - لجمع الأموال من خلال العملات المشفرة الافتراضية.

وفي ديسمبر ٢٠١٧، تم القبض على امرأة في نيويورك لحصولها على ٦٢ ألف دولار من البيتكوين بهدف إرسالها إلى داعش.

وقد تم استعمال العملات المشفرة في تمويل التنظيمات الإرهابية، وجمع التبرعات من خلالها.(٢)

فقد لفت مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية إلى وجود مؤشرات قوية على استخدام داعش لتلك العملة في تمويل الحركات الإرهابية وإرسال الأموال إلى العناصر التابعة للتنظيم خارج سوريا والعراق، مستغلين في ذلك مميزات تلك العملة المشفرة واللامركزية التي يصعب تتبعها، أو التعرف على مستخدميها، إضافةً إلى انتشارها الكبير كونها عملةً جاذبة للمستخدمين على شبكات الإنترنت.(٣)

١- دور عملة البيتكوين في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية، محمد مصطفى، ١٢: ١٣ بتصرف.
٢- العملات الافتراضية وسيلة جديدة لتمويل الإرهاب، رغدة البهي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحدة الإرهاب والصرعات المسلحة، استرجعت بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠٢٠م من موقع: https://www.ecsstudies.com
٣- مرصد الإفتاء، البيتكوين وسيلة تمويل العناصر الإرهابية في إندونيسيا، المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية ٢٠-١-٢٠١٧م استرجعت بتاريخ ٧/ ٤/ ٢٠٢٠م، من موقع: https://www.dar-alifta.org/ar/Statement.aspxsec=media&catid

كما أكد مؤشر الفتوى أن العملات المشفرة كانت عاملًا مهمًّا في تمويل العمليات الإرهابية حول العالم، وأن عدد الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم خلال ٢٠١٧م، بلغ ما يقرب من ١١ ألف هجوم، أسفرت عن وفاة أكثر من ٢٦ ألف شخص.

هذا كله يبين بوضوح خطورة تداول هذه العملات المشفرة على الأمن الوطني، حيث تستعمل في تهديده، بالمساعدة في ارتكاب الجرائم المختلفة، إذ هي تساهم في تسهيل تمويل التنظيمات الإرهابية التي تعيث في الأرض فسادًا، فقد يقوم أفراد التنظيمات الإرهابية أو من يقومون بتمويل تلك التنظيمات بشراء العملات المشفرة بعملات رسمية على حسب كل دولة، وبعد ذلك تتم عمليات التحويل لتلك العملات المشفرة للتنظيمات الإرهابية بعيدًا عن رقابة البنوك المركزية والسلطات الرقابية التي لا تتمكن من الوصول لتلك التعاملات التي تتم بالعملات المشفرة، وبعد امتلاك التنظيمات الإرهابية لتلك العملات يقومون ببيعها واستبدالها بعملات رسمية على أسواق التعامل بالعملات المشفرة.

لذا، حذر النظام السعودي من هذه المعاملات التي تستخدم الوسائل التقنية الحديثة ومواقع الشبكة العنكبوتية، فجاء في المادة الثالثة والأربعون: (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (عشرين) سنة ولا تقل عن (خمس) سنوات، كل من أنشأ أو استخدم موقعًا على الشبكة المعلوماتية أو برنامجًا على أحد أجهزة الحاسب الآلي أو أي من الأجهزة الإلكترونية، أو نَشَر أيًّا منهما؛ لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو لتسهيل الاتصال بأحد قيادات أو أفراد أي كيان إرهابي، أو لترويج أفكاره، أو لتمويله، أو لنشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرات أو أي أداة لاستخدامها في جريمة إرهابية).[1]

١- نظام مكافحة غسل الأموال، الفصل الأول، المادة الأولى، صادر بتاريخ ٥ / ٢ / ١٤٣٩هـ.

وإذا كان النظام القضائي السعودي لم ينص صراحة على حظر التعامل بتلك العملات المشفرة، إلا أنه قد جاء على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت تحذير اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص، من التعامل أو الاستثمار في العملات الرقمية الافتراضية؛ لما لتلك التعاملات من عواقب سلبية مختلفة على المتعاملين ومخاطر عالية، كونها خارج نطاق المظلة الرقابية داخل المملكة العربية السعودية، ونبهت اللجنة الدائمة المواطنين والمقيمين في المملكة إلى محاذير الاستثمار والتعامل بالعملات الرقمية الافتراضية، كونها لا تُعدُّ عملة معتمدة داخل المملكة، ولأنه لا يتم التداول بها من خلال أشخاص مرخص لهم في المملكة، إضافة إلى جانب شبهة استخدامها كوسيلة لتعاملات مالية غير مشروعة ومحظورة نظامًا).[(١)]

وقد نص علماء الإسلام وأكدوا أن إصدار النقدِ عملٌ من أعمال الدولة، ووظيفةٌ من وظائف السلطان، لا يجوز لغيره أن ينازعه فيها، ولا أن يتولَّاها إلا بإذنه، فقال الإمام أحمد- رحمه الله: (ليس لأهل الإسلام أن يضربوا إلا جيِّدا، ويكره الضربُ لغير السلطان).[(٢)]

أي إن ضرب النقود وسك العملات لابدَّ أن يكون ضربًا صحيحًا لا تزوير فيه ولا غشّ، وأن الضرب لا يكون إلا من السّلطان، حتى لا يؤدي ذلك إلى المفاسد التي تُخِلُّ بالأمن الوطني للدول والمجتمعات.

١- موقع البنك المركزي السعودي:
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/pages/news12082018.aspx

٢- المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، ٢/ ٣٥٩، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

الخاتمة

وبعد أن انتهينا من هذه الدراسة التي تناولت موضوع: (تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن الوطني، دراسة في ضوء الأنظمة السعودية) يمكن في خاتمة هذا البحث إيجاز أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها، وهي كما يلي:

أولًا: النتائج.

١- لقد كثرت العملات المشفرة وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن، ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها.

٢- شبكة الإنترنت المظلمة تخفي هوية مستخدميها بدرجة كبيرة وبالتالي يصعب على الجهات الأمنية معرفة هوية الداخل لها وتعقبه، ولهذا فالشبكة المظلمة جاذبة للمجرمين؛ لممارسة أنشطتهم المشبوهة.

٣- تعتبر جريمة غسيل الأموال من بين أخطر الجرائم الاقتصادية؛ وأصبحت في الوقت الحاضر أكثر خطورة في ظل وجود منظف جديد ألا وهو العملات الافتراضية المشفرة.

٤- تمويل الإرهاب هو أي دعم مالي في مختلف صوره يقدم إلى الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية.

٥- اتجهت التنظيمات الإرهابية إلى تداول العملات المشفرة؛ لأنها تتميز بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم.

٦- تداول العملات الافتراضية المشفرة يحتوي على مخاطر بالغة على الأمن الوطني؛ نظرا للامركزية التي تعتمد عليها أنظمة هذه العملات، وصدورها إلى الآن عن جهات غير رسمية، وتداولها دون رقابةٍ من الحكومات.

٧- تمكنت الأنظمة السعودية من وضع مواد عقابية من شأنها التصدي لكل ما من شأنه العبث بالأمن الوطني.

ثانيًا: التوصيات:

١- التأكيد على ضرورة تحقيق الأمن الوطني سواء من أفراد المجتمع، أومن الجهات المسؤولة في الدولة، وعدم السماح بما يمس أمن المجتمع.

٢- أهمية دراسة هذه الموضوعات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، والتي يستخدمها المنحرفون في تهديد الأمن الوطني للمجتمعات، فنظرًا لحداثة تداول هذا النوع من العملات قد لا تنتبه لها أجهزة الدولة.

٣- ضرورة رقابة الدولة لمواقع شبكة الإنترنت، ووضع آليات للحد من الجرائم التي ترتكب من خلالها.

وفي الختام: نتقدم بالشكر والتقدير لعمادة البحث العلمي بجامعة حائل على دعمها لهذا البحث ضمن المجموعة البحثية رقم: (RG- 191187).

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

- أسواق على الإنترنت المظلم في عالم العملات المشفرة، استرجعت بتاريخ ٢٨ / ٣ / ٢٠٢٠م، موقع : https://bit-chain.com
- آل عبد السلام، ياسر بن عبد الرحمن، العملات الافتراضية: حقيقتها وأحكامها الفقهية، الرياض، دار الميمان، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.
- الباحوث، عبد الله بن سليمان، النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، القاهرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٧م.
- بارون، جوشوا، وآخرون، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة RAND ٢٠١٥م.
- البرعي، أحمد سعد، العُملَات الافْتِرَاضِيَّة المُشَفَّرة: ماهيتُها - خصائصُها - تكييفاتُها الفقهية، القاهرة، مجلة دار الإفتاء المصرية، ٣٩، ٢٠١٩م.
- البهي، رغدة، العملات الافتراضية وسيلة جديدة لتمويل الإرهاب، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحدة الإرهاب والصرعات المسلحة، استرجعت بتاريخ ٨ / ٩ / ٢٠٢٠م من موقع : https://www.ecsstudies.com
- التركي، عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن، الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام، وزارة الأوقاف، السعودية.
- الثقفي، محمد بن حميد، الإرهاب كأحد أبرز الجرائم المعاصرة والمستجدة، ندوة بعنوان الجريمة المعاصرة: الأبعاد الأمنية، كلية الملك فهد مركز الدراسات والبحوث، (١٢٤٦هـ ٢٠٠٥م).
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، قرار ٥٤ / ١٠٩، المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩م.
- الجهني، علي بن فايز، المفهوم الأمني في الإسلام، الرياض، مجلة الأمن، وزارة الداخلية، ١٩٨٩م.
- الحاجي، محمد عمر، غسيل الأموال، دمشق، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

- خليفة، جمال محمد، الأمن القومي، ط ١، ٢٠٠٥م.
- دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م، المؤشر العالمي للفتوى، مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة.
- الزلمي، بسام، عبود السراج، دور النقود الإلكترونية في عمليات تبيض الأموال، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١٠م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م.
- سليم، خولة متعب، تحليل محتوى الشبكات المظلمة على الإنترنت، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة مؤتة، ٢٠١٣م.
- الشافعي، محمد إبراهيم، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- شبكة معلومات SyndiGate Media Inc، تضاعف استخدام بيتكوين في تعاملات الويب المظلم، دبي، ٢٠١٩م، استرجعت بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠٢٠م، من موقع https://alqabas.com/article
- شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الأردن، دار النفائس، ٢٠٠١م.
- شمس الدين، أشرف توفيق، مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان ٢٠١٩م.
- شندب، مازن، داعش: ماهيته-نشأته-أهدافه، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- عباس، خالد، القبو الرقمي لأسواق الممنوعات والجريمة والإرهاب، نشر في ٨/ ٢/ ٢٠١٧م، استرجعت بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٢٠م، من موقع : https://www.okaz.com
- عبد الحميد، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ.

- عبد المطلب، عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥م.
- عبيدات، ذوقان، وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، ط عمان، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع ،٢٠٢٠م.
- عرفة، محمد السيد، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- العسكري، عبود عبد الله، منهجية البحث في العلوم الإنسانية والتطبيقية، دمشق، دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤.
- العملات المشفرة وغسل الأموال، استرجعت بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٢٠م، من موقع https://www.syr-res.com.
- أبو غدة، عبد الستار، النقود الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، ٢٠١٩م.
- غنايم، محمد نبيل، غسيل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية منه، القاهرة، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ٩، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، دمشق، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- قشقوش، هدى حامد، جريمة غسيل الأموال في إطار التعاون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م.
- كميل، مجدي، كل ماتريد معرفته عن الإنترنت المظلم، استرجعت بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٠م، من موقع :https://www.alrabvon.com
- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،٢٠١٢م، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، المدينة المنورة.
- محمد، إبراهيم بن أحمد، النقد الافتراضي، الرياض، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٤٠هـ.

- مرصد الإفتاء، البيتكوين وسيلة تمويل العناصر الإرهابية في إندونيسيا، المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية٢٠-١-٢٠١٧م موقع https://www.dar-alifta.org/ar/Statement.aspxsec=media&catid

- مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م.

- مصطفى، حسن محمد، دور عملة (البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية، القاهرة: صحيفة حفريات مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٧م.

- مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدِّرات العالمي لعام ٢٠١٧م، مايو ٢٠١٧م.

- معبوط، أحمد، الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، ٢٠١٩م.

- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.

- ناكاموتو، ساتوشي، ورقة بحثية عن البيتكوين، الموقع الرسمي للبيتكوين على شبكة الإنترنت، موقع: https://www. bitcoin.com

- نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٤٣٩هـ.

- نظام مكافحة غسل الأموال، صادر بتاريخ ٥ / ٢ / ١٤٣٩هـ.

- هلال، علي الدين، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، ١٩٨٤م.

- الهواري، أنور إسماعيل، ظاهرة غسيل الأموال والتدخل التشريعي، الرياض، مجلة الأمن والحياة جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٤م.

Sources and References:

- Al-Burai, Ahmed Saad, Encrypted Virtual Currencies: What They Are - Their Characteristics - Their Jurisprudential controls, Cairo, Dar Al Iftaa Magazine, Egypt, 39, 2019.
- Al-Bahus, Abdullah bin Suleiman, Virtual Money: Its Concept, Types and Economic Effects, Cairo, The Scientific Journal of Economics and Trade, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 2017.
- Al-Turki, Abdullah bin Abdul-Mohsen bin Abdul Rahman, Security in people's lives and its importance in Islam, Ministry of Endowments, Saudi Arabia.
- El-Bahi, Raghda, virtual currencies, a new way to finance terrorism, Cairo, the Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, the Terrorism and Armed Conflict Unit, Accessed on 9/8/2020, Available at: https://www.ecsstudies.com.
- Abbas, Khaled, The digital vault of the contraband, crime and terrorism markets, published on 2/8/2017, Accessed on 9/1/2020, Available at: https://www.okaz.com
- Abdel Hamid, Ahmed Mukhtar, Dictionary of Contemporary Arabic Language, Cairo, the World of Books, 2008.
- Abdel-Muttalib, Abdel-Hamid, Globalization and Banking Economics, Alexandria University House, 2005.
- Abu Ghuddah, Abdul Sattar, Digital Money, Sharia Vision and Economic Effects, The 15th International Conference of the College of Sharia and Islamic Studies at the University of Sharjah, Virtual Currencies in the Balance, 2019.
- Al Abdul Salam, Yasser bin Abdul Rahman, Virtual Currencies: Their Truth and Rulings of Jurisprudence, Riyadh, Dar Al-Mayman, 2018.
- Al-Askari, Aboud Abdullah, Research Methodology in the Humanities and Applied Sciences, Damascus, Dar Al-Numayr for Printing, 2004.
- Al-Hajji, Muhammad Omar, Money Laundering, Damascus, Dar Al-Maktabi Printing, 2005.
- Al-Hawari, Anwar Ismail, the Phenomenon of Money Laundering and Legislative Intervention, Riyadh, Journal of Security and Life, Naif University for Security Sciences, 2014.
- Al-Juhani, Ali Bin Fayez, the Security Concept in Islam, Riyadh, Security Journal, Ministry of Interior, 1989.

- Al-Shafei, Muhammad Ibrahim, The Monetary, Economic and Financial Effects of Electronic Money, Journal of Legal and Economic Sciences, Faculty of Law, Ain Shams University, Cairo, 2005 AD.
- Al-Thaqafi, Muhammad bin Hamid, Terrorism as one of the most prominent contemporary and emerging crimes, a seminar entitled Contemporary Crime: Security Dimensions, King Fahd College, Center for Studies and Research, 2005.
- Al-Zalami, Bassam, Abboud Al-Sarraj, The Role of Electronic Money in Money Laundering Operations, Damascus Journal of Economic and Legal Sciences, 2010.
- Al-Zamakhshari, Jarallah Mahmoud bin Omar, Asas Al-Balaghah, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 2010.
- Anti-Money Laundering Law, issued on 2/5/1439.
- Arafa, Muhammad Al-Sayed, Drying up the sources of terrorist financing, Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences, Center for Studies and Research, 2009.
- Barron, Joshua, and others, National Security Implications for Virtual Currency, California, USA: RAND, 2015.
- Bitcoin usage in dark web transactions doubled, SyndiGate Media Inc, Dubai, 2019, accessed on 8/5/2020, at: https://alqabas.com/article
- Cryptocurrencies and Money Laundering, accessed on 3/30/2020, available at: https://www.syr-res.com.
- Egyptian Dar Al Iftaa, Media Center, December 12, 2018, Global Fatwa Index, Observatory for Takfiri Fatwas and Hardline Opinions.
- Facilitated Jurisprudence from the Qur'an and Sunnah, Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran, 2012.
- Fatwa Observatory, Bitcoin as a means of financing terrorist elements in Indonesia, Media Center,available at Dar Al Iftaa website, 20-1-2017, available at: https://www.dar-alifta.org/ar/Statement.aspxsec=media&catid
- Ghanayem, Muhammad Nabil, Money Laundering From the perspective of Islamic Law, Cairo, magazine of Dar Al-Uloom College, 2009.
- Hilal, Ali Al-Din, Arab National Security: A Study in the Origins, Shu'un Arabia Magazine, 1984.

- Ibn Faris, Ahmad, Dictionary of Language Standards, Damascus, Dar Al-Fikr, 1979.
- Ibn Manzur, Jamal al-Din, Lisan al-Arab, Beirut, Dar Sader, 1414 AH.
- Ibn Muflih, Ibrahim bin Muhammad, Almubdie of Sharh Al-Muqna ', Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ulmiyah, 1997.
- Kamil, Magdy, All you need to know about the dark internet, accessed on 9/28/2020, available at: https://www.alrab7on.com
- Khalifa, Jamal Muhammad, National Security, first Edition, 2005.
- Maaboub, Ahmed, The Sharia Effects of Virtual Currency trade, The 15th International Conference of the College of Sharia and Islamic Studies at the University of Sharjah, Virtual Currencies in the Balance, 2019.
- Markets on the dark internet in the world of cryptocurrencies, accessed on 3/28/2020, available at: https://bit-chain.com
- Muhammad, Ibrahim bin Ahmed, Virtual money, Riyadh, Center of Excellence for Research in the Jurisprudence of Contemporary Issues, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1440 AH.
- Mustafa, Hassan Mohamed, The Role of Bitcoin in Funding Terrorist Groups and Organizations, Cairo: Hafarat newspaper, Dal Center for Research and Media Production, 2017.
- Mustafa, Ibrahim, and others, Al-Waseet Dictionary, Cairo, Al-Shorouk International Library, 2004.
- Nakamoto, Satoshi, Bitcoin Research Paper, Bitcoin Official Website, Website: https://www. bitcoin.com
- Obaidat, Thouqan, and others, Scientific Research: Its Concept, Tools, and Methods, Amman, Jordan, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, 2020.
- Qashqosh, Hoda Hamed, The crime of money laundering within the framework of international cooperation, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2003.
- Salim, Khawla Mutaib, Dark Networks Content Analysis on the Internet, Master Thesis, Jordan, Mu'tah University, 2013.
- Shabir, Muhammad Othman, Contemporary Financial Transactions in Islamic Jurisprudence, Jordan, Dar Al-Nafaes, 2001.
- Shams El Din, Ashraf Tawfiq, The Risks of Virtual Currency in the View of Criminal Policy, The Fifteenth International Conference of the College of Sharia and Islamic Studies at the University of Sharjah, Virtual Currencies in the Balance 2019.

- Shandab, Mazen, ISIS: What it is - its origin - its goals, the first edition, Beirut, the Arab Science House, 2014.
- The International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism United Nations General Assembly, 54/109 of December 9, 1999.
- The Law on Combating Terrorism Crimes and Its Financing, issued on 2/12/1439 AH.
- World Drug Report 2017, United Nations Office on Drugs and Crime, May 2017.